مادة : مالية وتجارة دولية

المحور 05: سياسات التجارة الخارجية

أ.د. عبد الله لفايدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

lefaida.abdellah@univ-oeb.dz

مقدمة:

تعد التجارة الخارجية عنصرًا أساسيًا في التنمية الاقتصادية للدول، حيث تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تبادل السلع والخدمات، جذب الاستثمارات، وتحقيق التكامل الاقتصادي مع الأسواق العالمية. تختلف سياسات التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى بناءً على الأهداف الاقتصادية، الهيكل الصناعي، والقدرة التنافسية.

1. **تعريف السياسة التجارية الخارجية:** هي مجموعة من الإجراءات والأساليب تتبعها الدول والمؤسسات الدولية في سبيل تنفيذ التجارة الخارجية مع الدول الأخرى بهدف تنظيم وتنسيق الأعمال التجارية الخارجية وهي مجموعة من القوانين والتشريعات والأنظمة والقرارات التي تعنى بتنظيم وتنسيق وتكامل العمليات التجارية مما يخدم الاقتصاد الوطني.(التجارة الخارجية د.عطا الله الزبون ص 25)

2. أهداف السياسة التجارية الخارجية:

تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية.

1.2. الأهداف الاقتصادية: تتمثل في:

- زيادة موارد الدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها؛
- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية؛
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج؛
- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها؛
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم.

2.2. **الأهداف الاجتماعية:** تتمثل في:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة؛
- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.

3.2. **الأهداف الاستراتيجية**: تتمثل في:

- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية؛
- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا.(اقتصاديات التجارة الخارجية مروان عبد المالك ذنون، ص 222-223)

3. أدوات وأشكال سياسات التجارة الخارجية

1.3. السياسات الحمائية

تعتمد العديد من الدول، بما في ذلك الجزائر، على السياسات الحمائية لحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية. ومن أهم أدوات هذه السياسات:

أ. **التعريفات الجمركية:** فرض ضرائب على السلع المستوردة لزيادة أسعارها وجعل المنتجات المحلية أكثر تنافسية (Krugman & Obstfeld, 2018).

ب. **الحصص التجارية (Quotas) :** تحديد كمية معينة من السلع التي يمكن استيرادها خلال فترة زمنية محددة.

ج. **القيود غير الجمركية:** مثل المواصفات الفنية الصارمة، اللوائح الصحية، وإجراءات الترخيص التي تعيق دخول السلع الأجنبية.

أمثلة:

- مثال01: فرض الولايات المتحدة تعريفات جمركية على الصلب والألمنيوم (2018)

في عام 2018، فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية بنسبة 25% على الصلب و10% على الألمنيوم المستورد، بحجة حماية الصناعات الوطنية وتقليل الاعتماد على الواردات. أدى ذلك إلى زيادة تكلفة الإنتاج للشركات الأمريكية التي تعتمد على هذه المواد، لكنه ساعد بعض المصانع المحلية على التعافي وزيادة الإنتاج.

- مثال02: السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي(CAP)

يدعم الاتحاد الأوروبي مزارعيه من خلال دعم مالي مباشر وسياسات تحد من استيراد بعض المنتجات الزراعية، مما يضمن استقرار الأسعار في السوق الأوروبية وحماية المزارعين المحليين.

2.3. سياسات تحرير التجارة

في المقابل، هناك دول تتبنى سياسة تحرير التجارة لتعزيز التنافسية والانفتاح الاقتصادي. وتشمل هذه السياسات:

- إبرام اتفاقيات التجارة الحرة، مثل اتفاقيات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- خفض التعريفات الجمركية وإزالة القيود غير الجمركية.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) من خلال تقديم حوافز ضريبية للشركات الأجنبية.(WTO, 2022)

أمثلة:

- مثال01: اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(NAFTA)

تم توقيع NAFTA بين الولايات المتحدة، كندا، والمكسيك عام 1994، مما أدى إلى إلغاء التعريفات الجمركية على العديد من المنتجات بين الدول الثلاث، وزيادة حجم التبادل التجاري بشكل كبير. لاحقًا، تم تحديث الاتفاقية إلى USMCA في 2020 لتحسين بعض الجوانب.

- مثال02: تحرير التجارة في الصين منذ 1978

منذ الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في أواخر السبعينيات، خففت الصين القيود على الاستثمار والتجارة، مما جعلها واحدة من أكبر المصدرين في العالم. ساعد ذلك على جذب الشركات الأجنبية وزيادة التنافسية للصناعات الصينية.

3.3. السياسات التجارية التفضيلية (أو المختلطة)

تشمل الامتيازات التي تمنحها الدول لشركائها التجاريين بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي، مثل:

- الإعفاءات الجمركية لبعض المنتجات المستوردة من دول معينة.
- تقديم دعم للصادرات المحلية عبر تمويل المشاريع التصديرية أو تقديم حوافز مالية.(OECD, 2020)

أمثلة:

- مثال: سياسة الهند في قطاع الإلكترونيات

تتبنى الهند نهجًا مختلطًا؛ فهي تسمح بالاستثمارات الأجنبية في بعض القطاعات، لكنها تفرض تعريفات جمركية مرتفعة على المنتجات الإلكترونية المستوردة لتشجيع الصناعات المحلية، مثل حملة "صنع في الهند."

- مثال: اتفاقيات التجارة الحرة مع استثناءات (EU & Mercosur)

في عام 2019، وقعت الاتحاد الأوروبي ودول ميركوسور (البرازيل، الأرجنتين، باراغواي، أوروغواي) اتفاقية تجارة حرة، لكن الاتفاق لا يشمل بعض المنتجات مثل اللحوم الأوروبية والسيارات البرازيلية، بسبب القيود الحمائية المفروضة لحماية بعض الصناعات في كلا الجانبين.

4. أدوات تطبيق سياسات التجارة الخارجية

تلعب أدوات تطبيق سياسات التجارة الخارجية دورًا رئيسيًا في تحقيق أهداف الدول الاقتصادية، سواء لتعزيز الصادرات، حماية الصناعات المحلية، أو تحقيق التوازن التجاري. يمكن تصنيف الأدوات إلى ثلاث مجموعات رئيسية: أدوات حمائية، أدوات تحفيزية، وأدوات تنظيمية.

1.4. الأدوات الحمائية (Restrictive Tools)

هذه الأدوات تُستخدم عندما ترغب الدولة في تقليل الواردات أو حماية صناعاتها المحلية من المنافسة الأجنبية.

أ. التعريفات الجمركية (Tariffs)

هي ضرائب تفرضها الدولة على السلع المستوردة، مما يزيد من سعرها، وبالتالي يقلل من استهلاكها لصالح المنتجات المحلية.

أنواعها:

تعريفات نسبية (Ad Valorem Tariffs) : نسبة مئوية من قيمة السلعة (مثل 10% على الأجهزة الإلكترونية).

تعريفات محددة (Specific Tariffs) : مبلغ ثابت لكل وحدة مستوردة (مثل 5 دولارات لكل كيلوجرام من القمح المستورد).

تعريفات مختلطة (Mixed Tariffs) : تجمع بين النوعين السابقين.

مثال: فرضت الولايات المتحدة رسومًا جمركية بنسبة 25% على الصلب المستورد من الصين عام 2018 لحماية صناعة الصلب المحلية.

ب. الحصص التجارية (Quotas)

وتتمثل في تحديد كمية أو قيمة محددة لواردات سلعة معينة خلال فترة زمنية، بغرض الحد من الواردات بشكل مباشر، بدلاً من التأثير عليها من خلال السعر (كما هو الحال مع التعريفات).

مثال: في الماضي، فرضت اليابان حصصًا على استيراد السيارات الأمريكية لحماية شركاتها المحلية مثل تويوتا وهوندا.

ج. القيود الإدارية (Administrative Barriers)

وهي مجموعة من القوانين والمتطلبات الإدارية والصحية والتقنية التي تفرضها الدولة على الواردات.

أمثلة:

المواصفات القياسية: مثل اشتراط أن تكون السيارات المستوردة متوافقة مع معايير الانبعاثات البيئية.

إجراءات الصحة والسلامة: منع استيراد بعض الأطعمة لعدم استيفائها للمعايير الصحية.

الإجراءات البيروقراطية: تعقيد عمليات تسجيل الشركات الأجنبية وإصدار التراخيص.

مثال: فرض الاتحاد الأوروبي معايير صارمة على استيراد المبيدات الحشرية، مما قلل من صادرات الدول النامية.

د. سياسات سعر الصرف (Exchange Rate Policies)

والمقصود به التدخل في سوق العملات للتحكم في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، مما يؤثر على التبادل التجاري.

أنواعها:

خفض قيمة العملة (Devaluation) : يجعل الصادرات أرخص ويزيد تنافسية المنتجات المحلية.

رفع قيمة العملة (Revaluation) : يقلل تكلفة الواردات لكنه يجعل الصادرات أغلى وأقل تنافسية.

مثال: قامت الصين سابقًا بخفض قيمة عملتها (اليوان) لتحفيز صادراتها.

2.4. الأدوات التحفيزية (Promotional Tools)

هذه الأدوات تهدف إلى دعم الصادرات وتحفيز الشركات المحلية للتوسع في الأسواق الدولية.

أ. الدعم الحكومي (Subsidies)

وهو عبارة عن منح مالية أو إعفاءات ضريبية تقدمها الحكومة للشركات المحلية لمساعدتها على خفض التكاليف وزيادة التنافسية.

أنواعها:

دعم الإنتاج: تمويل مباشر للصناعات الوطنية.

إعفاءات ضريبية: تقليل الضرائب على الشركات المصدّرة.

دعم البحث والتطوير: تمويل الابتكار التكنولوجي لتعزيز جودة المنتجات.

مثال: تقدم الولايات المتحدة دعمًا ماليًا للمزارعين الأمريكيين بقيمة 28 مليار دولار لمساعدتهم على التنافس ضد المنتجات الزراعية الأجنبية.

ب. إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة (Special Economic Zones - SEZs)

وهي عبارة مناطق صناعية وتجارية تقدم مزايا مثل الإعفاءات الجمركية والضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي والتصدير.

مثال: أنشأت الصين العديد من المناطق الاقتصادية الخاصة مثل شنزن، مما ساهم في جعلها قوة اقتصادية عالمية.

ج. تمويل الصادرات (Export Financing)

ويتمثل في توفير قروض منخفضة الفائدة أو ضمانات مالية للشركات المصدّرة.

مثال: يقدم بنك التصدير والاستيراد الأمريكي (EXIM Bank) تسهيلات مالية للشركات الأمريكية لزيادة قدرتها على التصدير.

3.4. الأدوات التنظيمية (Regulatory Tools)

هذه الأدوات تركز على وضع القواعد والاتفاقيات التي تحكم التجارة الخارجية لضمان الاستقرار والعدالة.

أ. الاتفاقيات التجارية (Trade Agreements)

وهي اتفاقيات بين دولتين أو أكثر لتحديد شروط التجارة بينهما.

أنواعها:

اتفاقيات ثنائية: بين دولتين مثل اتفاقية أمريكا وكوريا الجنوبية.

اتفاقيات إقليمية: بين مجموعة دول مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) .

اتفاقيات دولية: مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) .

مثال: اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) بين 15 دولة آسيوية.

ب. المعايير البيئية والاجتماعية (Environmental & Social Standards)

وهي عبارة عن سياسات تهدف إلى الحد من الأثر البيئي والاجتماعي للتجارة الدولية.

مثال: فرض الاتحاد الأوروبي قوانين على استيراد الأخشاب لمنع إزالة الغابات غير القانونية.

ج. سياسات مكافحة الإغراق (Anti-Dumping Policies)

وهي إجراءات تُتخذ ضد الشركات الأجنبية التي تبيع منتجاتها بأسعار أقل من تكلفة إنتاجها في الأسواق المحلية.

مثال: فرضت الهند رسوم مكافحة إغراق على منتجات الألمنيوم الصينية لحماية شركاتها المحلية.

أدوات تطبيق سياسات التجارة الخارجية

الأداة	التوضيح	مثال تطبيقي
التعريفات الجمركية	ضرائب علي السلع المستوردة لزيادة سعرها وتقليل المنافسة الأجنبية	فرضت الهند تعريفات جمركية بنيبة 20 % على الهواتف الذكية المستوردة لحماية الشركات المحلية مثل Micromax
الحصص التجارية (الكوتا)	تحديد الحد الأقصى لكمية السلع التي يمكن استيرادها	فرضت الصين حصصا على استيراد السيارات الكهربائية لحماية شركاتها المحلية مثل BYD
الاتفاقيات التجارية	اتفاقيات بين الدول لتسهيل التجارة أو حمايتها	اتفاقية RECEP بين 15 دولة آسيوية لتقليل التعريفات الجمركية
القيود الإدارية	قوانين أو متطلبات صحية وبيئية تحد من استيراد بعض السلع	فرض الاتحاد الأوروبي قيودا على واردات البلاستيك من الصين لأسباب بيئية
الدعم الحكومي	دعم مالي للصناعات المحلية لحمايتها من المنافسة الأجنبية	تقديم الولايات المتحدة إعانات ضخمة لمزارعي الذرة لمنحهم ميزة تنافسية أمام المنتجات الأجنبية

الخلاصة

توضح الأدوات السابقة كيف أن الدول تتبع استراتيجيات متنوعة لتحقيق مصالحها الاقتصادية. فبينما تركز الأدوات الحمائية على تقليل الواردات، تسعى الأدوات التحفيزية إلى تعزيز الصادرات، بينما تحدد الأدوات التنظيمية الإطار العام لحركة التجارة الدولية.

5. تأثير سياسات التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني والعالمي

1.5. تأثير الحماية التجارية على الاقتصاد

- زيادة الإنتاج المحلي من خلال تقليل المنافسة الأجنبية.
- ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة فرض الضرائب الجمركية.
- إمكانية حدوث إجراءات انتقامية من الشركاء التجاريين، مما قد يضر بالصادرات الوطنية.

2.5. دور تحرير التجارة في تعزيز التنافسية

- يساهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية عبر تحفيز الشركات على تحسين الجودة وخفض التكاليف.
- جذب الاستثمارات الأجنبية بفضل تسهيل إجراءات التجارة (Bhagwati, 2019).

3.5. تأثير سياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات

- السياسات الحمائية قد تقلل من العجز التجاري عبر خفض الواردات.
- تحرير التجارة يزيد من تدفق السلع والخدمات لكنه قد يؤدي إلى عجز تجاري إذا لم يتم دعم الصادرات المحلية.

6. سياسات التجارة الخارجية في ظل العولمة والتكتلات الاقتصادية

1.6. دور منظمة التجارة العالمية (WTO)

تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تنظيم التجارة الدولية عبر:

- خفض الحواجز الجمركية.
- تسوية النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء.(WTO, 2023)

2.6. الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية

- اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، التي تهدف إلى تعزيز التبادل التجاري بين الطرفين.
- منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) ، التي تسعى الجزائر للاستفادة منها لتعزيز صادراتها نحو إفريقيا (UNECA, 2021).

3.6. تحديات التجارة الخارجية في عصر العولمة

- المنافسة الشرسة من الشركات العالمية.
- التأثيرات الاقتصادية للأزمات العالمية مثل جائحة COVID-19 والحروب التجارية.

6. دراسة حالة: سياسة التجارة الخارجية في الجزائر

1.6. الإطار القانوني والتنظيمي

تنظم التجارة الخارجية الجزائرية عبر قوانين مثل قانون الاستثمار 2022 الذي يهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتقليل العراقيل البيروقراطية.

2.6. سياسة الحماية التجارية في الجزائر

- فرض تعريفات جمركية مرتفعة على بعض السلع لحماية المنتجات المحلية، مثل المنتجات الغذائية والإلكترونية.
- تقييد استيراد بعض السلع غير الضرورية عبر رخص الاستيراد (Ministry of Trade, Algeria, 2023).

3.6. تحرير التجارة واتفاقيات الجزائر الدولية

- اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: ساهمت في زيادة حجم التبادل التجاري لكنه كان لصالح الاتحاد الأوروبي أكثر من الجزائر.
- منطقة التبادل الحر الإفريقية: فرصة لتنويع الصادرات الجزائرية وتقليل الاعتماد على أوروبا.(AfDB, 2022)

7. تحديات وآفاق التجارة الخارجية في الجزائر

1.7. التحديات:

- البيروقراطية وتعقيد الإجراءات الجمركية.
- الاعتماد الكبير على صادرات المحروقات (90% <)من الصادرات.
- ضعف التنوع الاقتصادي وضعف القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية.

2.7. الآفاق المستقبلية:

- تشجيع الصناعات التحويلية لتقليل الاعتماد على النفط.
- تطوير البنية التحتية اللوجستية لدعم الصادرات.
- تحسين مناخ الأعمال والاستثمار لجذب الشركات الأجنبية.

الخاتمة والتوصيات

الخاتمة

تعكس سياسات التجارة الخارجية الخيارات الاستراتيجية للدول بين الحماية وتحرير التجارة، حيث تعتمد الجزائر بشكل أساسي على السياسات الحمائية لحماية صناعاتها المحلية، لكنها تواجه تحديات كبيرة بسبب اعتمادها المفرط على النفط والغاز.

التوصيات

- تنويع الاقتصاد عبر تطوير القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة التحويلية.
- إصلاح النظام الجمركي وتسهيل إجراءات التجارة الخارجية.
- تعزيز الشراكات التجارية خارج الاتحاد الأوروبي، خاصة مع إفريقيا وآسيا.